



جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسم التاريخ

## متبقي محاضرات مقياس: إدارة الموارد المالية والميزانية

محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات

الأستاذة: منزري ابتسام



السنة الجامعية: 2020/2019

الحجم الساعي: 3 سا (محاضرة + تطبيق)

الوحدة: الأساسية الرصيد: 5 المعامل: 2

الفئة المستهدفة: طلبة السنة أولى ماستر تخصص إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات

المكتسبات القبلية المطلوبة:

إلمام وتذكر الطالب للمحاضرات السابقة، ومعرفة بعض المصطلحات الاقتصادية الضرورية.

الكفاءة المستهدفة:

سنحقق في نهاية المحاضرات ما يلي:

- قدرة الطالب على فهم معنى الموارد المالية و الميزانيات وأهم أسسها ومكوناتها كيفية تقسيمها والروابط المختلفة بينها، وفهم كيفية إدارتها خاصة ما يتعلق بمراكز المعلومات.

### محتوى بقية المقرر:

بعد دراسة المحاضرات السابقة والتي تخص الإدارة المالية و الموارد الاقتصادية والتمويل ومالية المؤسسة، تعد هذه المحاضرات تكملة للبرنامج الدراسي الخاص بالسداسي الثاني لمقياس إدارة الموارد المالية والميزانية، وذلك كما يلي:

المحاضرة 1: مفاهيم أساسية حول المالية العامة

المحاضرة 2: الإيرادات والنفقات العمومية

المحاضرة 3: الميزانية والموازنة العامة

المحاضرة 4: النظم المالية ونظم المعلومات المالية

## المحاضرة 1: مفاهيم أساسية حول المالية العامة

بعد الاطلاع في محاضرات سابقة على معنى مالية المؤسسة (المالية الخاصة)، سنحاول من خلال هذه المحاضرة تسليط الضوء على مفاهيم حول المالية العامة أي كل ما يتعلق موارد الدولة واستخداماتها وكيفية إدارتها. وبالتالي فما معنى المالية العامة؟

المكتسبات القبلية: اطلاع الطالب على المحاضرات السابقة وإلمامه بها، ومعرفة بعض المصطلحات الاقتصادية الضرورية.

الكفاءة المستهدفة: معرفة الطالب معنى المالية العامة للدولة.

### محتويات المحاضرة:

يتم التركيز على النقاط الأساسية التالية:

- 1) ماهية المالية العامة (تعريفها، خصائصها، أهميتها، الفرق بينها وبين المالية الخاصة).
- 2) نشأة وتطور المالية العامة.
- 3) وظائف ومصادر ومظاهر المالية العامة.



## 1- ماهية المالية العامة (تعريفها، خصائصها، أهميتها، الفرق بينها وبين المالية الخاصة)

### 1-1 تعريف المالية العامة:

يمكن تعريف المالية العامة بأنها ذلك العلم الذي يوفر للدولة الوسائل والأساليب الضرورية للحصول على الموارد لتغطية نفقاتها المختلفة المتعلقة بحاجات مواطنيها وتوزيع الأعباء الناتجة بينهم، أي ذلك العلم الذي يدرس النفقات العامة و الإيرادات العامة الموجهة وفق برامج معينة لفترة زمنية معينة، لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية.

### 2-1 خصائص المالية العامة:

تختلف خصائص المالية العامة في الدول المتقدمة عن خصائصها في الدول النامية، وذلك كما يلي<sup>(1)</sup>:

• **خصائصها في الدول المتقدمة:** تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي و لو على حساب توازنها المالي، حيث تخطت معنى تحقيق التوازن بين إيراداتها ونفقاتها، إذ تعد إيراداتها ونفقاتها جزء من سياستها المالية وهذه الأخير أحد أنواع السياسة الاقتصادية الكلية، أي تمثل الإيرادات والنفقات الميزانية العامة للدولة والتي من خلالها تتمكن من معالجة تغيرات دوراتها الاقتصادية في حالة الازدهار أو الانكماش والركود والكساد الاقتصادي.

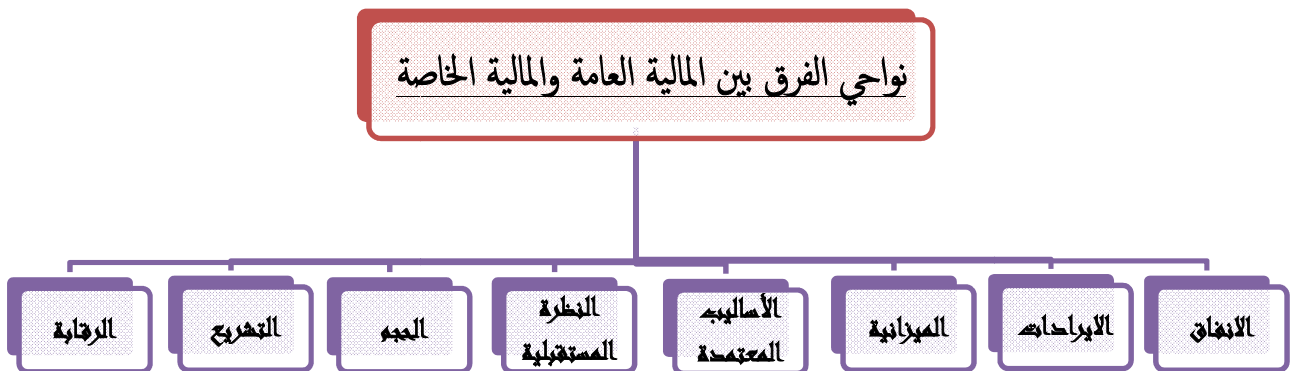
• **خصائصها في الدول النامية:** يتميز اقتصاد الدول النامية بالضعف بشكل عام، ومردده إلى ماليتها العامة حيث تتميز في الدول النامية غالباً بوجود خلل في موازنتها العامة مقارنة بنظيرتها المتقدمة، كما تتميز بالعجز المستمر في ميزانيتها العامة نظراً لسوء تسيير والرقابة أو ضيق مواردها في بعض الأحيان، كما أن حاجاتها العامة التي تخص المشاريع التنموية كبيرة جداً كالطرق والمدارس والمستشفيات وتوصيل مياه الشرب... الخ مما يؤدي بها إلى إنفاق حجم كبير من إيراداتها في ذلك، كما أن نسبة الضرائب من إيراداتها أقل مقارنة بالدول المتقدمة لأسباب كثيرة، ويؤدي بها الأمر في حالة العجز إلى المديونية خاصة الخارجية منها ويجعلها دول تابعة إلى الدول المتقدمة؛ مما يعرقل الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها ويجعلها تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة.

### 1-3 أهمية المالية العامة:

تعد المالية العامة الوجه الذي يعكس صورة اقتصاد أي بلد من البلدان، أي تعكس بيئة وظروف و وضعية الدولة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية.

### 1-4 الفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة:

يتمثل الفرق بين المالية العامة والمالية الخاصة (سواء مالية الأفراد أو المؤسسات الخاصة) في النواحي التالية<sup>(2)</sup>:



## 2- نشأة وتطور المالية العامة<sup>(3)</sup>

لا وجود لمالية الدولة قبل وجود الدولة ذاتها، وقبل هذا الوجود فقد كانت هناك تجمعات عامة اتخذت شكلاً ما من أشكال التجمع وكان لها ماليتها التي نظمتها كل جماعة بحسب ظروفها الخاصة الخاضعة للأعراف والقواعد المنظمة للجماعة .

● وفي العصور القديمة: كانت الحضارات القديمة قد عرفت المالية العامة كحضارة بلاد الرافدين و دولة الفراعنة بمصر والإمبراطورية الرومانية وغيرها من الحضارات القديمة، إذ كانت تلجأ إلى فرض الجزية على الشعوب المغلوبة، وإلى عمل الأرقاء للحصول على موارد تنفق منها على مرافقها العامة، وقد عرفت حضارة بلاد الرافدين الضرائب منها ضرائب الخراج والتي تعد من موارد بيت المال آنذاك، و عرفت مصر الفرعونية الضرائب المباشرة وغير المباشرة على المعاملات التجارية وعلى نقل ملكية الأراضي، كما عرفت الإمبراطورية الرومانية أيضاً أنواعاً معينة من الضرائب كالضريبة على عقود البيع والضريبة على التركات، أي عملت الحضارات القديمة بالميزانية و الإيرادات والنفقات.

● في العصور الوسطى: اندمجت المالية العامة مع مالية الحاكم الخاصة أي عدم الفصل بين الماليتين، إذ لم يكن هناك تمييز بين النفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق العامة وبين النفقات الخاصة اللازمة للحاكم ولأسرته وحاشيته، أما بالنسبة للإيرادات العامة فقد كانت الدولة تستولي على ما تحتاجه من أموال بالاستيلاء والمصادرة، بالإضافة إلى استخدام الأفراد في القيام ببعض الأعمال العامة مجاناً. ولم يكن للضريبة في تلك العصور شأن يذكر، وكانت الدولة تستمد إيراداتها من أملاك الحاكم التي ينفق من ريعها على نفسه و أسرته و رعيته على السواء.

عرفت الحضارة الإسلامية أيضاً المالية العامة في عهد الرسول ﷺ و في عهد أبو بكر الصديق و في عهد عمر بن الخطاب خاصة ما سمي ببيت مال المسلمين و خلافة علي وعثمان رضي الله عنهما جميعاً، فمثلاً من أهم الإيرادات كانت الزكاة والغنائم والركاز والخراج و الفياء العشور والجزية... الخ، كما أن العهد الأموي والعباسي وبقية عهود الحضارة الإسلامية عرفت المالية العامة.

● أما في العصر الحديث:

✍ في الاقتصاد الحر: التي كانت نتاج ثورتين هما الثورة الصناعية في إنجلترا والثورة الفرنسية وكانت نتيجتهما ميلاد النظام الرأسمالي في شكله التقليدي القائم على مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر" حيث يرى هذا النظام أنه على الدولة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي وترك الأفراد أحراراً في معاملاتهم الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أن كل فرد يسعى لتحقيق منفعته الخاصة يؤدي ذلك في آن واحد ويبد خفية لتحقيق منفعة الجماعة (حسب مفهوم اليد الخفية لآدم سميث) والتي هي عبارة عن المجموع الجبري لمصالح أفراد المجتمع، أي لا يوجد تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وعليه يتعين على دور الدولة أن يكون عند أدنى مستوى ممكن بحيث يقتصر فقط على إشباع

الحاجات العامة من أمن ودفاع وعدالة ومرافق عامة، شريطة أن يكون تدخلها حيادياً لا تأثير له على سلوك الأفراد، بالإضافة إلى الإشراف على بعض المرافق العامة التي لا يقوى النشاط الخاص على القيام بها لضخامة تكاليفها، أو لفضالة ما تدره من أرباح، كالتعليم والطرق والمواصلات والمياه، والكهرباء والغاز... الخ، وحتى تتوفر الحرية الاقتصادية والسياسية يستلزم الأمر عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد إلا في حدود ضيقة، لأن ترك المبادرة الفردية للأفراد كفيل بتحقيق أقصى إنتاج ممكن، وتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة دون الحاجة إلى تدخل الدولة. مما سبق يتضح أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والقيود الموضوعة على نشاطها، مقيد بتحقيق قاعدتي توازن الموازنة (التعادل التام بين إيرادات الدولة ونفقاتها) والحياد المالي لنشاط الدولة، مما جعل مفهوم المالية العامة مجرد مفهوم حسابي لنفقات الدولة وإيراداتها وخال من أي بعد اقتصادي أو اجتماعي وساد هذا المفهوم التقليدي للمالية العامة عدة قرون حتى أوائل القرن العشرين.

✍ أما النظام الاشتراكي فهو بخلاف النظام الرأسمالي، فهو يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتغليب المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة، أي أن الدولة تتدخل في جميع أوجه النشاط الاقتصادي.

ابتداء من الحرب العالمية الأولى، اضطرت الدولة لأسباب مختلفة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وزادت أبعاد هذا التدخل بوقوع الكساد الكبير في سنة 1929، ويطلق على الدولة في هذه الحالة بالدولة المتدخلة لكونها تتدخل في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من أن الفكر الاقتصادي السائد في هذه الفترة والذي يتزعمه "جون ماينرد كينز" الذي يؤمن بدوره بالحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية، إلا أنه يعطي للدولة دوراً جديداً متميزاً في النشاط الاقتصادي، وبذلك أصبح علم المالية العامة أكثر تعبيراً عن فكرة المالية الوظيفية، فاتسعت دائرة الإنفاق العام وتعددت ميادينه، كما تغيرت النظرة اتجاه الضرائب فلم تعد أداة لجمع المال فقط بل تعددت وتنوعت أهدافها، واتخذت موازنة الدولة طابع وظيفي فلم يعد هدفها مجرد إيجاد توازن حسابي بين الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها، وإنما يهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي و رفع مستوى معيشة الملايين من المواطنين، ومن بين أسباب هذا التدخل ما يلي :

✍ رغبة الدولة في إشباع الحاجات العامة.

✍ معالجة بعض المشاكل الاقتصادية من بطالة وتضخم.

✍ التقليل من التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع.

✍ تفعيل دور القطاع الخاص في النمو ودفع عجلة التنمية.

✍ الحد من نشاط التكتلات الرأسمالية الاحتكارية وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

### 3- وظائف ومصادر ومظاهر المالية العامة<sup>(4)</sup>

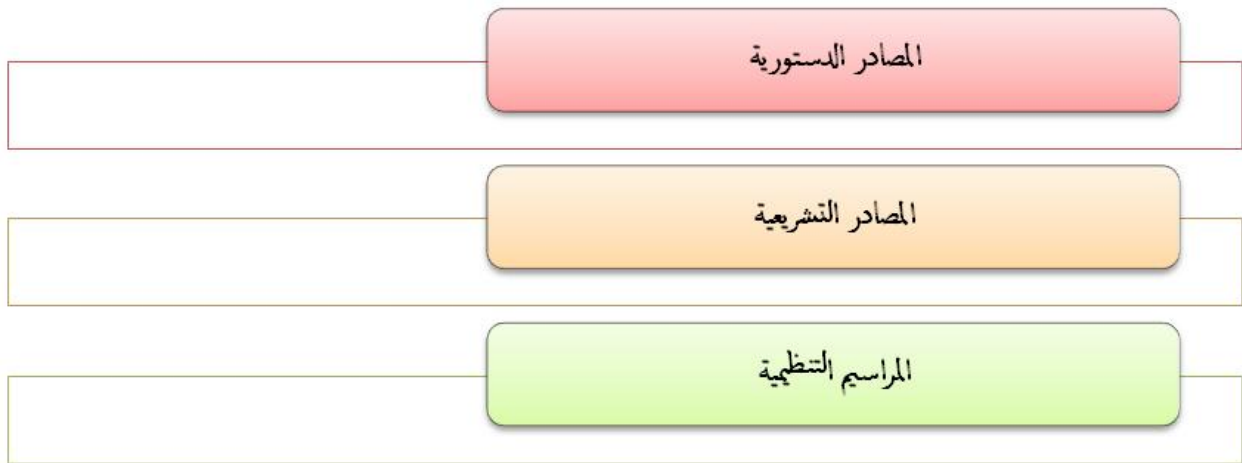
#### 1-3 وظائف المالية العامة:

تتمثل وظائف المالية العامة فيما يلي:

- سياسة الإصلاح وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهي أداة لمحاربة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة... الخ.
- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل يحقق التوازن الاجتماعي ويضمن حق كل مواطن في الحياة الكريمة في بلده.
- توفير الموارد الضرورية لسد مختلف الحاجات العامة، وبالتالي تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للدولة.
- التطوير والتنمية الشاملة من خلال تحقيقها لجميع الأهداف الموضوعية من قبل الدولة و المرصد الوصول إليها.

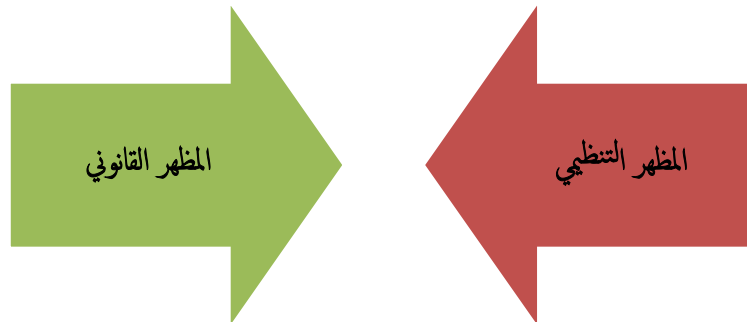
#### 2-3 مصادر المالية العامة:

تتمثل مصادر المالية العامة في الدولة فيما يلي:



#### 3-3 مظاهر المالية العامة:

تتميز المالية العامة بمظهرين أساسيين:



## المحاضرة 2: الإيرادات والنفقات العمومية

بعد التعرف في المحاضرة السابقة على معنى المالية العامة، سنحاول من خلال هذه المحاضرة تسليط الضوء بشكل أكثر خصوصية وتعمقاً على إيرادات ونفقات الدولة. وبالتالي فيما تتمثل الإيرادات والنفقات العمومية؟

المكتسبات القبلية: اطلاع الطالب على المحاضرات السابقة وإلمامه بها، ومعرفة بعض المصطلحات الاقتصادية الضرورية.

الكفاءة المستهدفة: تعرف الطالب على إيرادات ونفقات الدولة الجزائرية، وخصائصها.

### محتويات المحاضرة:

يتم التركيز على النقاط الأساسية التالية:

- 1) مفاهيم أساسية حول الإيرادات العمومية.
- 2) مفاهيم أساسية حول النفقات العمومية.



### 1- مفاهيم أساسية حول الإيرادات العمومية

#### 1-1 تعريف الإيرادات العامة:

هي مجموع الأموال التي تتحصل عليها الدولة من مصادرها المختلفة لتغطية نفقاتها العامة وبالتالي تلبية حاجاتها العامة.

#### 1-2 مراحل تنفيذ الإيرادات العمومية:

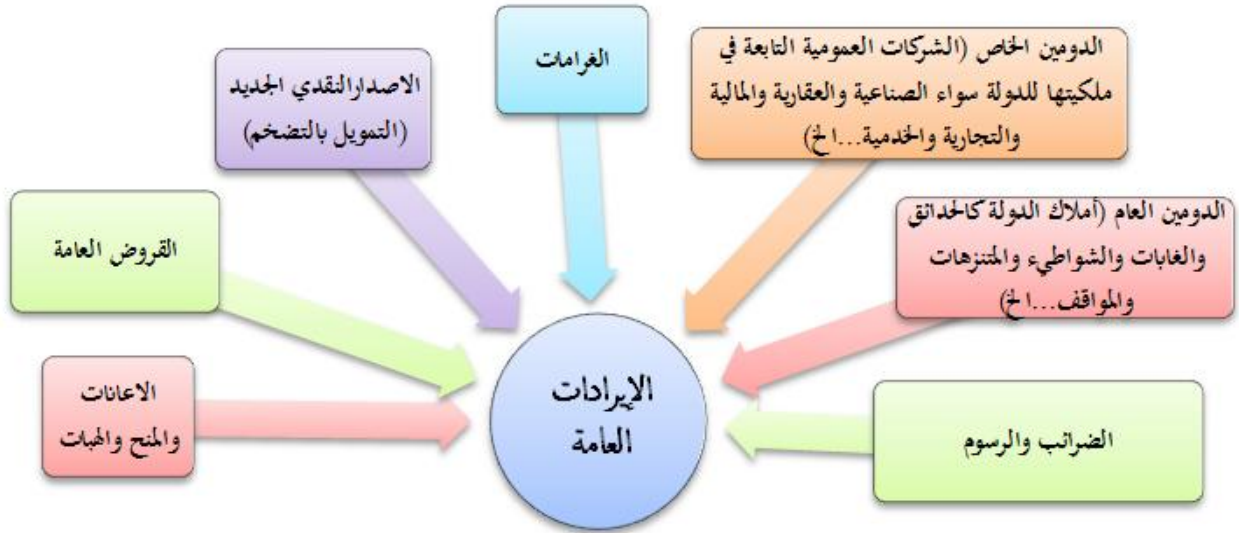
يتم تنفيذ الإيراد العمومي بالمراحل التالية:





### 3-1 مصادر الإيرادات العامة:

تتمثل مصادر الإيرادات العامة فيما يلي:



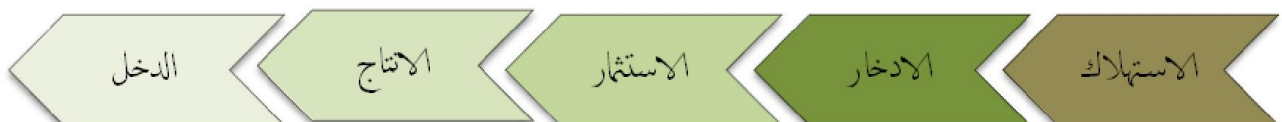
### 4-1 مثال عن الإيرادات العامة في الجزائر حسب قانون المالية لسنة 2020:

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2020

المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	<b>1 - الموارد العادية</b>
	<b>1.1 - الإيرادات الجبائية:</b>
1.428.440.000	201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....
93.944.000	201 - 002 - حواصل التسجيل والبطوع.....
1.182.631.000	201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....
444.741.000	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....
47.159.000	201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
294.691.000	201 - 005 - حواصل الجمارك.....
<b>3.046.865.000</b>	<b>المجموع الفرعي (1)</b>
	<b>2 - 1 - الإيرادات العادية</b>
35.047.000	201 - 006 - حواصل ومخاض أملاك الدولة.....
174.436.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
50.000	201 - 008 - الإيرادات التشغيلية.....
<b>209.533.000</b>	<b>المجموع الفرعي (2)</b>
	<b>3 - 1 - الإيرادات الأخرى:</b>
833.000.000	الإيرادات الأخرى.....
<b>833.000.000</b>	<b>المجموع الفرعي (3)</b>
<b>4.089.398.000</b>	<b>مجموع الموارد العادية</b>
	<b>2 - الجبائية البترولية</b>
2.200.325.000	201 - 011 - الجبائية البترولية.....
<b>6.289.723.000</b>	<b>المجموع العام للإيرادات</b>

### 5-1 الآثار الاقتصادية للإيرادات العمومية:

تؤثر الإيرادات العمومية على كل من:



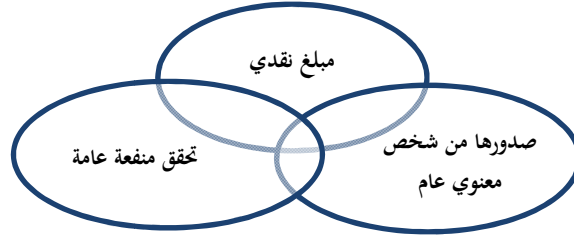
## 2- مفاهيم أساسية حول النفقات العمومية

### 1-2 تعريف النفقات العمومية:

تعرف النفقة العامة بأنها عبارة عن مبلغ من المال تستخدمه إحدى مؤسسات الدولة (شخص عام) بقصد إشباع حاجه عامة.

### 2-2 أركان النفقات العمومية:

تتمثل أركان النفقات العمومية فيما يلي:

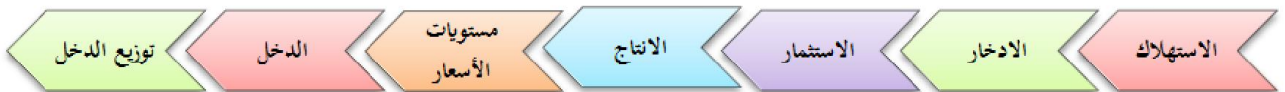


### 3-2 تقسيمات النفقات العمومية:

- يمكن تقسيم النفقات العمومية على حسب عدة معايير، وذلك كما يلي:
- من حيث دوريتها: النفقات تتكرر كل سنة في الميزانية مثل رواتب الموظفين، ونفقات لا تتكرر كل سنة مثل تشييد مكتبة في منطقة معينة.
  - من حيث الدورة الإنتاجية: نفقات منتجة، نفقات غير منتجة.
  - من حيث الجانب الوظيفي: نفقات الخدمات العامة الأساسية، نفقات الخدمات الجماعية، نفقات الخدمات الاجتماعية، نفقات الخدمات الاقتصادية، نفقات الخدمات غير قابلة للتصنيف.
  - من حيث الشكل: نفقات بمقابل مثل الحصول على تجهيز معين ودفع مثلاً رواتب الموظفين، نفقات بلا مقابل كمنح للبطالين.
  - من حيث الانتهاء: نفقات عامة نهائية، نفقات عامة مؤقتة، نفقات عامة احتمالية (أو افتراضية)
  - من حيث طبيعتها: النفقات العادية والنفقات غير العادية.
  - من حيث الجانب الإداري: نفقات مركزية، نفقات غير مركزية.
  - من حيث الناحية الاقتصادية: النفقات الفعلية (الحقيقية)، النفقات التحويلية.
  - من حيث الغرض: نفقات إدارية، نفقات اجتماعية، نفقات اقتصادية استثمارية.

### 4-2 الآثار الاقتصادية للنفقات العمومية:

تؤثر النفقات العمومية على كل من :



بعد التعرف في المحاضرات السابقة على معنى المالية العامة والإيرادات والنفقات العمومية، سنحاول من خلال هذه المحاضرة تسليط الضوء على الميزانية التي تجمع الإيرادات والنفقات العمومية، وكيفية إجراء الدولة موازنة لمواردها وحاجاتها مسبقاً. وبالتالي فيما تتمثل الميزانية والموازنة العمومية؟

**المكتسبات القبلية:** اطلاع الطالب على المحاضرات السابقة وإلمامه بها، ومعرفة بعض المصطلحات الاقتصادية الضرورية.

**الكفاءة المستهدفة:** تمكن الطالب من التمييز بين الميزانية والموازنة العمومية، وكيفية إعداد الميزانيات وتقسيمها.

#### محتويات المحاضرة:

يتم التركيز على النقاط الأساسية التالية:

- 1) الميزانية والموازنة العامة (التعريف، الخصائص، الأهمية، تقسيماتها، المبادئ الأساسية).
- 2) مراحل إعداد وتنفيذ والرقابة على الميزانية العامة.
- 3) قانون المالية.



#### 1) الميزانية والموازنة العامة (التعريف، الخصائص، الأهمية، المبادئ الأساسية، تقسيماتها)

##### 1-1 تعريف الميزانية العامة والموازنة العامة:

تعرف الميزانية العامة بأنها عبارة عن وثيقة مصادق عليه من قبل السلطة التشريعية تتضمن نفقات وإيرادات الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة تقدر بسنة، تترجم في شكل قانون المالية للدولة.

إلا أنه في الحقيقة تقوم الدولة في قانون ماليتها بطرح الموازنة العامة أي ميزانية تقديرية، حيث أن الفرق بين الميزانية والموازنة أن هذه الأخير هي عبارة عن عملية تقديرية تقوم على توقعات بالنفقات والإيرادات التي ستحدث خلال السنة (أي تصدر في نهاية السنة لتوقع ما سيحدث في السنة المقبلة)، أما الميزانية فهي عبارة عن وثيقة مالية تثبت ما وقع بالفعل من إيرادات ونفقات بعد انتهاء السنة، ويسوقنا الحديث في هذا إلى الحساب الختامي.

**مثال عن الموازنة العامة في الجزائر:** صدور قانون المالية لسنة 2020 في الجريدة الرسمية العدد 81 بتاريخ 2019/12/30.

قانون رقم 14-19 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020.

تتمثل خصائص الميزانية العامة فيما يلي (5):

- الصفة التقديرية للميزانية: أي تقدر فيها إيرادات ونفقات الدولة لسنة.
- إجازة الجباية والإنفاق: تقوم الحكومة بتحضير الميزانية وتنفيذها، ولكن البرلمان هو الذي يصوت عليها أي يعطي للحكومة الإذن بصرف النفقات وجباية الإيرادات المذكورة في الميزانية.
- الصفة التشريعية للميزانية: تصدر الميزانية ضمن قانون المالية الذي يتضمن تقدير لمجموع الإيرادات والنفقات السنوية وترخيص من السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية بالإنفاق والجباية وفقاً للقوانين، وينتهي هذا الإذن بانتهاء السنة المالية، و إلى جانب ذلك هناك أحكام خاصة تتعلق مباشرة بتنفيذ الميزانية.

## 1-3 أهمية الميزانية العامة:

تكتسي الميزانية أهمية بالغة في جميع دول العالم، إذ تتجلى فيما يلي (6):

- **الأهمية السياسية:** لم تعد الميزانية العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية حيث يشترط لتنفيذ بنود الموازنة العامة أن يعتمد مشروعها من طرف البرلمان، وهذا الاعتماد يعد بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة. وعلى سياساتها المالية والاقتصادية بصفة عامة والميزانية تكون المرآة العاكسة لها. ومن الأهمية السياسية المتعاظمة للميزانية العامة كونها تمارس تأثيراً حقيقياً على طبيعة النظام السياسي، وكذلك على استقراره فتوجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة العامة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عاملاً لاندثاره.
- **الأهمية الاقتصادية:** لقد أصبحت الميزانية العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد. قد تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضا كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. تعتمد إستراتيجية الميزانية العامة في تحقيق ما سبق ذكره على تغيير مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المناسب مستخدمة في ذلك الضرائب والنفقات، ومن الواضح كبر حجم الموازنة هو العامل الفعال في تحقيق هذه الأهداف، كما يجب أن يتوافق حجم الموازنة وتكوينها مع الظروف الاقتصادية للدولة بهدف تحقيق بعض الأهداف المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة، ولهذا أصبحت الموازنة الأداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي، كما تعتبر جزء من الخطة المالية وأداة لتنفيذها.
- **الأهمية الاجتماعية:** تستخدم الميزانية العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تأت مدفوعاتها (الإعانات) إلى الأفراد في المقام الثاني. إذا كانت الأساليب التوزيعية للمنح والإعانات تأخذ اتجاهها عكسيا للآثار التوزيعية للضرائب كما هو معروف

في التحليل الاقتصادي، فالضرائب وعبئها يختلف من فئة إلى أخرى تؤدي إلى تغيير شكل الدخل بعد الضرائب عنه قبلها. أما النفقات العامة بعضها ليست لها آثارا توزيعية واضحة مثل نفقات خدمات الإدارة، الدفاع... الخ. والبعض الآخر قد تكون له آثارا توزيعية على الدخل الحقيقي مثلها النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصحية وذلك عندما تختلف منافعها لدى بعض الأفراد عنها لدى البعض الآخر.

● **الأهمية المحاسبية للميزانية:** تمر الميزانية بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية. إن أهمية الميزانية من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقاً لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للميزانية العامة في مراحلها المتعددة لاسيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة.

#### 4-1 المبادئ الأساسية للميزانية العامة:

تتمثل مبادئ الميزانية العامة فيما يلي:



#### 5-1 تقسيمات الميزانية العامة:

يمكن تقسيم الميزانية العامة إلى قسمين أساسيين هما:

- ميزانية التسيير.
- ميزانية التجهيز.

أ- ميزانية التسيير: و المتعلقة باستمرار أجهزة الدولة في أداء مهامها الإدارية وأدوارها الاجتماعية. وتتعلق بأداء أجور الموظفين ومساهمات الدولة في صناديق التقاعد والتأمين الصحي الخاصة بموظفي الدولة، واقتناء لوازم السير العادي لمختلف الإدارات من مؤن ومعدات. بالإضافة إلى نفقات دعم الأسعار والمساعدات ذات الصبغة الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للفقراء، ونفقات خدمة الدين العمومي (الفوائد)<sup>(7)</sup>.

## فمثلاً في الجزائر:

حسب المادة 24 من القانون 84/17 تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب:

☞ أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات.

☞ تخصيصات السلطات العمومية.

☞ النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

☞ التدخلات العمومية.

وحسب المادة 05 من القانون 90/21 تتضمن نفقات التسيير تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير

المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة.

## الجدول التالي يمثل الاعتمادات المخصصة لميزانية التسيير حسب قانون المالية الجزائري 2020.

### الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج.)	الدوائر الوزارية
8.273.807.000	رئاسة الجمهورية
4.326.911.000	مصالح الوزير الأول
1.230.330.000.000	الدفاع الوطني
38.383.000.000	الشؤون الخارجية
431.994.418.000	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
77.529.605.000	العدل
86.615.374.000	المالية
59.844.836.000	الطاقة
230.754.424.000	المجاهدين
25.360.349.000	الشؤون الدينية والأوقاف
724.681.708.000	التربية الوطنية
364.283.132.000	التعليم العالي والبحث العلمي
49.936.401.000	التكوين والتعليم المهنيين
14.903.360.000	الثقافة
2.304.381.000	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة
36.518.016.000	الشباب والرياضة
82.173.251.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
4.683.200.000	الصناعة والمناجم
225.179.207.000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
16.238.221.000	السكن والعمران والمدينة
17.527.751.000	التجارة
18.360.897.000	الاتصال
24.653.965.000	الأشغال العمومية والنقل
13.685.429.000	الموارد المائية
3.117.974.000	السياحة والصناعة التقليدية
408.282.838.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
197.995.537.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
223.629.000	العلاقات مع البرلمان
2.108.927.000	البيئة والطاقات المتجددة
4.399.874.548.000	المجموع الفرعي
493.364.547.000	التكاليف المشتركة
4.893.439.095.000	المجموع العام

**ب- ميزانية التجهيز:** وهي المتعلقة بتشييد البنيات التحتية (طرق، سدود، موانئ، مطارات...) أو ببناء المرافق العمومية (مؤسسات تعليمية، مستشفيات، إدارات) أو بتأسيس شركات حكومية. وتُدرج ضمن هذه النفقات أيضا المساعدات المقدمة للمستثمرين بغرض تحفيز الاستثمار والتشغيل<sup>(8)</sup>.

### فمثلاً في الجزائر:

حسب المادة 35 من القانون 84/17 تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقاً للمخطط

الإجمالي السنوي لتغطية الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب:

☞ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

☞ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

☞ النفقات الأخرى بالرأسمال

وحسب المادة 06 من القانون 90/21 تسجل نفقات التجهيزات العمومية و نفقات الاستثمارات

والنفقات بالرأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج و تنفيذ باعتمادات الدفع.

### ملاحظة<sup>(9)</sup>:

- **رخص البرامج:** تحدد الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات القائمة. وتسمى كذلك اعتمادات الالتزام أو رخصة الالتزام أو التي تسمح للآمر بالصرف بإجراء الالتزام بنفقات التجهيز ذات الطابع النهائي و تبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها.

- **اعتمادات الدفع:** في إطار رخص البرامج لدفع نفقات التجهيز العمومي.

كما تقسم ميزانية التجهيز حسب تسييرها إلى برامج القطاعات المركزة وبرامج القطاعات غير المركزة والمخططات البلدية للتنمية. كما تقسم حسب القطاعات كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول التالي يمثل الاعتمادات المخصصة لميزانية التجهيز حسب قانون المالية الجزائري 2020.

الجدول (ج)  
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات  
(بـآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
المنشآت	20.000	8.228.690
الزراعة والري	47.569.207	209.534.228
دعم الخدمات المنتجة	53.930.300	55.251.322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366.929.577	602.151.806
التربية والتكوين	106.126.210	155.759.022
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52.081.000	129.333.016
دعم الحصول على سكن	3.224.550	329.950.660
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.469.880.844	2.130.208.744
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لمساكن التخصيص الخاص وخفض حسب الفواتر)	—	643.307.287
امتيازات نفقات غير متروكة	150.000.000	156.157.200
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	150.000.000	799.464.487
مجموع ميزانية التجهيز	1.619.880.844	2.929.673.231

## 2- مراحل إعداد وتنفيذ والرقابة على الميزانية العامة.

تتمثل مراحل الميزانية العامة فيما يلي:

### 1-2 مرحلة إعداد أو تحضير الميزانية العامة<sup>(10)</sup>:

يبدأ إعداد الميزانية وبالأخص تقدير النفقات العامة في الوحدات التابعة لكل وزارة، ثم ينتقل من هذه الوحدات إلى الإدارة المركزية ثم إلى الوزير المختص فوزير المالية عن طريق ما يسمى بلجان التحكيم التي تتم على مستوى وزارة المالية أين يجمعوا ممثلو كل وزارة لكل ولاية في السنة السابقة للسنة المالية الجديدة، وبعدها إلى مجلس الوزراء.

### 2-2 مرحلة الإقرار<sup>(10)</sup>:

وهي المرحلة إقرارها والتصديق عليها من طرف البرلمان.

### 3-2 مرحلة التنفيذ<sup>(10)</sup>:

تنفيذ الميزانية يعني تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة.

ولتنفيذ النفقات العامة وجب أن تمر عبر المراحل التالية:

- ✓ **عقد النفقة:** أي نشوء رابطة مسبقة ما بين الدولة ودائنيها تكون علة لوجود النفقة.
- ✓ **تصفية النفقة:** تعني تحديد الدين الواجب على الدولة بعد التأكد من ترتيبه واستحقاقه.
- ✓ **صرف النفقة:** الصرف هو الأمر الذي يوجهه الأمر بالصرف إلى المحاسب بدفع مبلغ الدين المحدد المقدار إلى صاحب الحق.
- ✓ **دفع النفقة:** يقوم بالدفع محاسب مختص بعد التدقيق في صحة النفقة وقانونيتها.

أما تنفيذ الإيرادات العامة فهو قيام مصالح الضرائب المختلفة عبر الوطن والخزينة العمومية بتحصيل الإيرادات.

أما في حالة العجز قد تلجأ الحكومات إلى فرض ضرائب ورسوم جديدة أو القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد للحصول على إيرادات جديدة أو تقليص بعض النفقات. كما تقوم بمنح اعتمادات أخرى في حالة تطلب نفقات أكثر لأسباب مختلفة تحت ما يسمى بالميزانية الإضافية أو التكميلية.

### 4-2 مرحلة الرقابة:

تنقسم الرقابة إلى:



👉 الرقابة الإدارية<sup>(10)</sup>: وهي الرقابة الذاتية التي تقوم بها الحكومة على موظفيها بمناسبة قيامهم بتنفيذ النفقة. وتهدف هذه الرقابة إلى التأكد من حسن سير الإدارة المالية لقطاعات الدولة ومدى مطابقتها للقوانين السارية ومدى استخدام موارد الدولة استخداماً حسناً، وتكون هناك رقابة إدارية داخلية برقابة الرئيس المسؤول على مرؤوسيه وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات، ورقابة إدارية خارجية حيث تقوم بعض الهيئات الإدارية في الدولة بذلك، كل من الرقابة المالية والمحاسب العمومي بهذا النوع من الرقابة وأيضاً المفتشية العامة للمالية.

يمكن إذاً ذكر الأنواع التالية من الرقابة الإدارية:



👉 رقابة السلطة التشريعية<sup>(10)</sup>: تكون هذه الرقابة أثناء تنفيذ الميزانية وتقوم بها لجنة الشؤون المالية بالمجلس، والهدف منها هو السهر على تطبيق القوانين واللوائح والإدارة الحسنة للاقتصاد الوطني ومنع الانحراف وإساءة استعمال الأموال العامة.

👉 رقابة مستقلة<sup>(11)</sup>:

تتضمن الدولة هيئة مستقلة تقوم بالرقابة على أموالها أي على ميزانيتها العامة من إيرادات ونفقات وفق ما أجازته البرلمان، ووفقاً للقوانين الخاضعة لها، وتكون هذه الهيئة مستقلة عن بقية الوزارات والبرلمان، في الجزائر تتمثل في **مجلس المحاسبة** تسلم لها الإدارات ما يسمى بالحساب الختامي (الحساب الإداري) أي المتضمن الإيرادات المحصلة فعلاً والنفقات التي صرفت فعلاً في نهاية السنة. مجلس المحاسبة تابع لرئيس الجمهورية مهمته رفع تقارير حول احترام شروط تحصيل الإيرادات وصرف النفقات وجميع عملياتها المالية والمحاسبية ومطابقتها للقوانين والتنظيمات المعمول بها، أي تكمن مهمته في تشجيع الاستخدام القانوني والفعال للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية وترقية الالتزام بتقديم الحسابات والشفافية في إدارة المالية العمومية، والمساهمة في تعزيز الوقاية ومكافحة مختلف أشكال التزوير والممارسات غير القانونية. واكتشاف ما ارتكب من أخطاء أو مخالفات وتقديم توصيات في هذا الصدد لتفادي الوقوع فيها مستقبلاً.

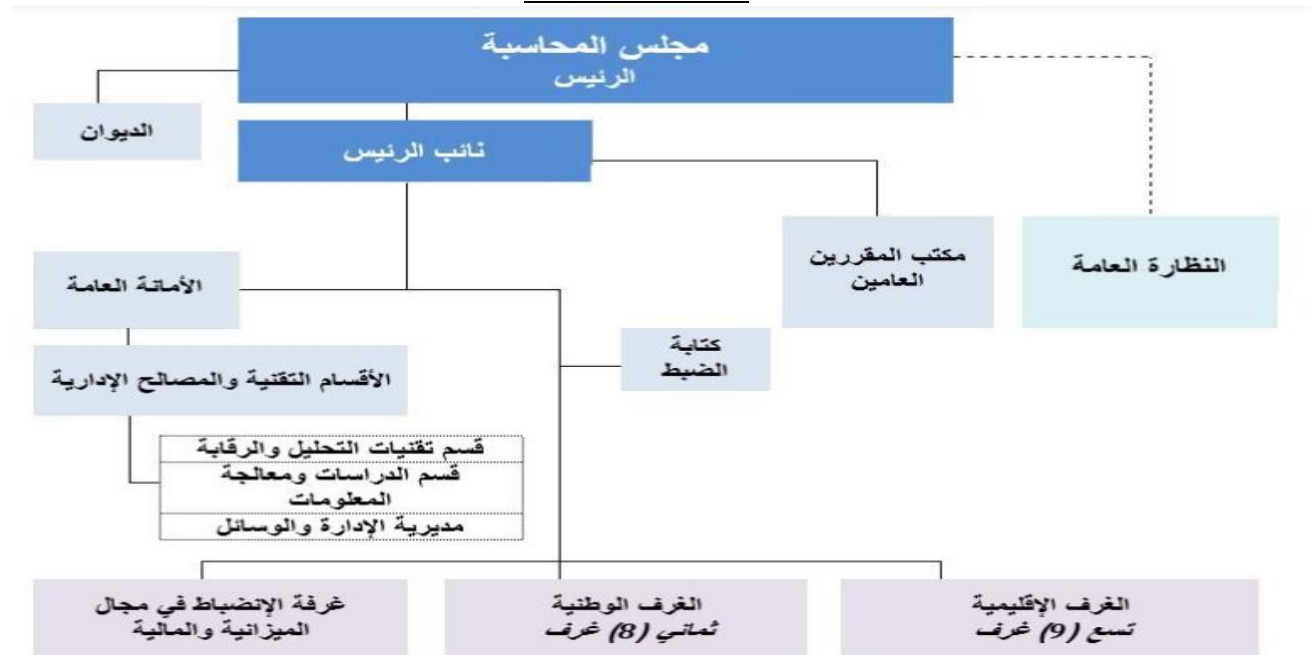
← مجال اختصاص مجلس المحاسبة<sup>(11)</sup>:

يمنح الأمر رقم 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010 للمجلس اختصاصاً شاملاً في رقابة الأموال العمومية. و في هذا الصدد يراقب المجلس كل الهيئات العمومية باختلاف

أنواعها بما فيها المؤسسات المختلطة التي تملك الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات والهيئات العمومية جزء من رأس مالها الاجتماعي. كما يؤهل المجلس لمراقبة استعمال الموارد التي تجمعها الهيئات مهما كانت وضعيتها القانونية بمناسبة حملات التضامن على الصعيد الوطني. بغض النظر عن الإخطارات المحتملة الصادرة عن السلطات العمومية التي قد تحيل إليها ملفات خاصة ذات أهمية وطنية فإن المواد 7، 8، 8 مكرر و 9 إلى 12 من الأمر المذكور أعلاه تحدد مجال اختصاص مجلس المحاسبة كما يلي:

- مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمرافق والهيئات العمومية باختلاف أنواعها التي تسري عليها قواعد المحاسبة العمومية.
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات والهيئات العمومية التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو ماليا والتي تكون أموالها أو مواردها أو رؤوس أموالها كلها ذات طبيعة عمومية.
- الشركات والمؤسسات والهيئات مهما يكن وضعها القانوني التي تملك الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية الأخرى مساهمة مهيمنة في رأسمالها أو سلطة مرجحة في اتخاذ القرار فيها بطريقة مشتركة أو منفصلة.
- المساهمات العمومية في المؤسسات أو الشركات أو الهيئات مهما يكن وضعها القانوني التي تملك الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات أو الهيئات العمومية الأخرى جزء من رأس مالها الاجتماعي.
- الهيئات التي تسير النظم الإلزامية للتأمين والحماية الاجتماعيين.
- نتائج استعمال المساعدات المالية التي تمنحها الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية أو كل هيئة أخرى لا سيما في شكل إعانات أو ضمانات أو رسوم شبه جبائية مهما يكن المستفيد منها.
- استعمال الموارد التي تجمعها الهيئات مهما يكن وضعها القانوني التي تلجأ إلى التبرعات العمومية من أجل دعم القضايا الإنسانية والاجتماعية والعلمية والتربوية والثقافية وذلك بمناسبة حملات التضامن على الصعيد الوطني.

### تنظيم مجلس المحاسبة



Resource: <https://www.ccomptes.dz/ar/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%85/#organisation-cdc> vu le: 20/03/2020.

**1-3 تعريف قانون المالية:**

هو وثيقة مالية سنوية تتضمن الميزانية العامة للدولة وأحكاما مالية مختلفة متعلقة بالإيرادات العامة.

**2-3 أنواع قانون المالية:**

❑ **قانون المالية السنوي:** وهو قانون المالية الأول و يتضمن الاعتمادات السنوية المفتوحة الأحكام المالية المختلفة.

❑ **قانون المالية الاستثنائي:** ويصدر للظروف الطارئة.

**3-3 محتوى قانون المالية:**

يحتوي قانون المالية على أحكام خاصة متعلقة بالإيرادات العامة كإحداث ضرائب ورسوم جديدة أو إلغاء ضرائب ورسوم أو تغيير معدلاتها أو أحكامها... الخ.

كما يحتوي على الاعتمادات المالية المرصودة لنفقات التسيير والتجهيز.

بعد التعرف في المحاضرات المدروسة سابقاً على معنى المالية الخاصة (مالية المؤسسة) والمالية العامة، سنحاول من خلال هذه المحاضرة دراسة النظم المالية ونظم المعلومات المالية التي تخدم الأفراد والمؤسسات والدولة ككل. وبالتالي فيما تتمثل النظم المالية ونظم المعلومات المالية؟

المكتسبات القبلية: اطلاع الطالب على المحاضرات السابقة وإلمامه بها، ومعرفة بعض المصطلحات الاقتصادية الضرورية.

الكفاءة المستهدفة: إلمام الطالب بمعنى النظم المالية ونظم المعلومات المالية.

محتويات المحاضرة:

يتم التركيز على النقاط الأساسية التالية:

- 1) ماهية النظم المالية (تعريفها، مكوناتها، وظائفها).
- 2) مفاهيم حول نظم المعلومات المالية.
- 3) دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات.



### 1- ماهية النظم المالية (تعريفها، مكوناتها، وظائفها) (13)

#### 1-1 تعريف النظام المالي:

يعرف النظام بأنه "عبارة عن مجموعة من العناصر التي تتفاعل بينها لأداء الوظائف بطريقة تسمح بإنجاز الأهداف الساعي تحقيقها".

ويقصد بالنظام المالي أنه مجموعة العمليات والإجراءات التي تستخدمها الإدارة لممارسة الرقابة المالية والمحاسبية في المؤسسة، وتتضمن هذه الإجراءات تسجيل المعاملات المالية والتحقق منها ومتابعتها، وبدورها تؤثر على الإيرادات والنفقات والأصول والالتزامات المالية خلال فترة زمنية معينة.

والنظام المالي كذلك يغطي كافة المعاملات المالية وتبادل الأموال بين المقرضين والمقرضين والمستثمرين والبنوك والمؤسسات المالية المختلفة بطريقة تسمح بحفظ حقوق كافة الأطراف وتحديد الوضع المالي واتخاذ القرار المالي المناسب على جميع الأصعدة الدولية والإقليمية والشركات.

بالإضافة إلى ذلك النظام المالي هو شبكة من المؤسسات والأسواق والأدوات المالية لتسهيل تحويل الأموال ونقلها بين القطاعات المختلفة، والنظام المالي الفعال والنمو الاقتصادي المستدام هما نتيجة طبيعية للتطور المالي الذي يدير المدخرات ويوجهها نحو النشاط الإنتاجي المناسب، وبالتالي يؤثر على وتيرة التنمية الاقتصادية. ويتعطل النمو الاقتصادي بسبب عدم وجود نظام مالي فعال. وعمامة يتعامل النظام المالي مع ثلاثة متغيرات متصلة ومتراطة هي الأموال والائتمان والتمويل.

## 1-2 مكونات النظام المالي:

يشير النظام المالي إلى نظام يتيح نقل الأموال بين المستثمرين والمقرضين، إذ يمكن تعريف النظام المالي كما سلف على المستوى الدولي أو الإقليمي أو التنظيمي. يشير مصطلح "النظام" في "النظام المالي" إلى مجموعة من المؤسسات والوكلاء والإجراءات والأسواق والتعاملات والمطالبات والالتزامات المعقدة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد. ويتكون النظام المالي أساساً من خمس مكونات كما يلي:

- **المؤسسات المالية:** وتضمن العمل المنظم للنظام المالي من خلال خطط تجمع المستثمرين والمقرضين معاً، عن طريق تنظيم مدخرات المستثمرين بشكل مباشرة أو غير مباشر عن طريق الأسواق المالية من خلال الاستفادة من الأدوات المالية المختلفة وكذلك في عملية استخدام خدمات العديد من مقدمي الخدمات المالية. ويمكن تصنيفها إلى جهات تنظيمية ووسطاء وغير وسطاء وغيرهم. كما أنها تقدم خدمات للمنظمات التي تبحث عن نصائح حول المشاكل المختلفة بما في ذلك إعادة الهيكلة إلى استراتيجيات التنويع. وهي تقدم خدمات كاملة إلى المنظمات التي ترغب في جمع الأموال من الأسواق والاهتمام بالأصول المالية، على سبيل المثال الودائع والأوراق المالية والقروض إلخ.
- **الأسواق المالية:** يعرّف السوق المالي بأنه السوق الذي تُنشأ أو تحول به الأصول المالية. وتنطوي التعاملات الحقيقية على تبادل الأموال مقابل سلع أو خدمات حقيقية، بينما تنطوي التعاملات المالية على إنشاء وتحويل الأصول المالية التي تمثل مطالبة بدفع مبلغ مالي في وقت ما في المستقبل أو دفع مالي دورياً في شكل فائدة أو أرباح. ويتكون السوق المالي من أربعة مكونات هي: سوق المال وسوق رأس المال وسوق صرف العملات الأجنبية وسوق الائتمان.
- **الأدوات المالية:** وهي مكون مهم في النظام المالي، المنتجات التي يتم تداولها في السوق المالي هي الأصول المالية أو الأوراق المالية والسندات أو أنواع أخرى من الأدوات المالية. يوجد مجموعة واسعة من الأوراق المالية في

- الأسواق نظرًا لاختلاف احتياجات المستثمرين وطالبي الائتمان. وهي تشير إلى مطالبة بشأن تسوية الأصل الموجودة حاليًا أو دفع مبلغ منتظم عن طريق الفائدة أو الأرباح، ومن الأمثلة عليها الأسهم والسندات.
- **الخدمات المالية:** تتكون من الخدمات التي تقدمها شركات إدارة الأصول وإدارة الالتزامات. فهذه الشركات تساعد في الحصول على الأموال المطلوبة وكذلك التأكد من أنها تُستثمر بكفاءة. كما أنها تساعد في الاقتراض والبيع والشراء للأوراق المالية والسندات والإقراض والتأجير والاستثمار ودفع المستحقات والتسوية والانتباه للتعرض للمخاطر في الأسواق المالية. تساعد المؤسسات المالية والأسواق المالية في عمل النظام المالي من خلال الأدوات المالية، ليكون قادرًا على تنفيذ الوظائف الموكلة له، لذا فإنها تحتاج إلى العديد من الخدمات ذات الطبيعة المالية. وكنتيجة تعدّ الخدمات المالية هي المكون الرئيسي الرابع للنظام المالي.
  - **المال:** ومن المعروف أن المال أي شيء مقبول للدفع للمنتجات والخدمات أو لسداد الدين. كما أنه وسيط للتبادل وبمثابة مخزن للقيمة. فهو يسهل تبادل السلع والخدمات من أجل المال.

### 1-3 وظائف النظام المالي:

- يمتاز النظام المالي الفعّال بالعديد من الخصائص والوظائف التي تميزه وهي كالاتي:
- يعمل النظام المالي كوسيلة فعالة للتخصيص الأمثل والأفضل للموارد المالية من ناحية اقتصادية.
  - يساعد في إنشاء روابط بين المدخرين والمستثمرين.
  - يسمح النظام المالي بتحويل الأصول والالتزامات؛ إذ تنشئ البنوك التزامات ضد نفسها عندما تقبل الودائع من العملاء وكذلك تنشئ الأصول عند تقديم القروض للعملاء.
  - ينقل الموارد الاقتصادية (الأموال) من طرف إلى آخر من خلال النظام المالي.
  - يضمن النظام المالي التأدية الفعالة لآلية الدفع، فيكون تنفيذ جميع المعاملات بين المشتريين والبائعين للسلع والخدمات بسلاسة بوجود النظام المالي.
  - يساعد النظام المالي في تحويل المخاطر عن طريق التنوع، كما في صندوق الاستثمار المشترك. ويعزز سيولة المطالبات المالية.
  - يساعد على اكتشاف الأسعار للأصول المالية الناتجة عن تعامل المشتريين والبائعين، فعلى سبيل المثال يكون تحديد أسعار الأوراق المالية من قبل قوى الطلب والعرض في سوق رأس المال.
  - النظام المالي يساعد على تقليل تكاليف التعاملات.

## 2- مفاهيم حول نظم المعلومات المالية

### 1-2 تعريف نظام المعلومات المالي:

قبل التطرق إلى نظام المعلومات المالي وجب التطرق إلى تعريف نظام المعلومات ومكوناته وأنواعه وذلك كما يلي:

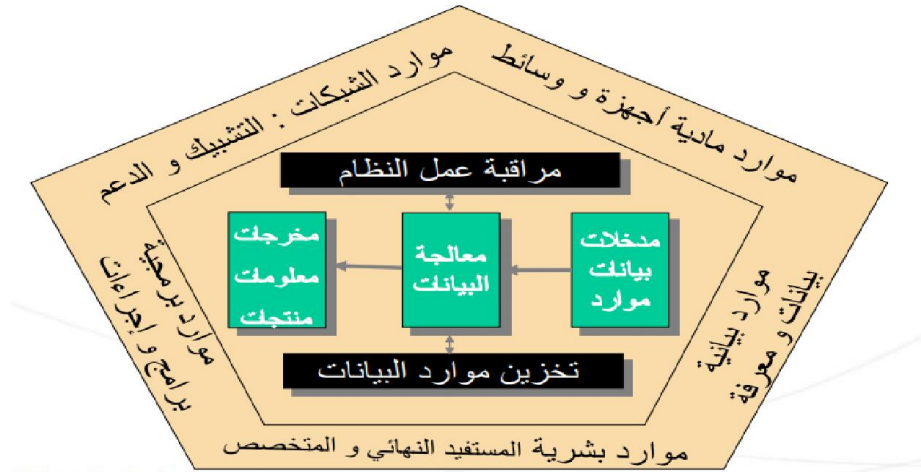
#### • تعريف نظام المعلومات:

تعرف المعلومات بأنها مجموع البيانات المعالجة التي يتم جمعها وتبويبها و تنظيمها في شكل نهائي قابل للاستخدام في الغرض الذي عولجت من أجله.

وبالتالي يعرف نظام المعلومات فنياً "مجموعة من المكونات المترابطة تهدف إلى جمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات لدعم القرار والتحكم في المؤسسة،... وأيضاً تساعد الإدارة العليا في تحليل المشاكل والموضوعات المعقدة بتوفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرار" (14).

#### • مكونات نظام المعلومات:

مكونات نظام المعلومات تتمثل في:

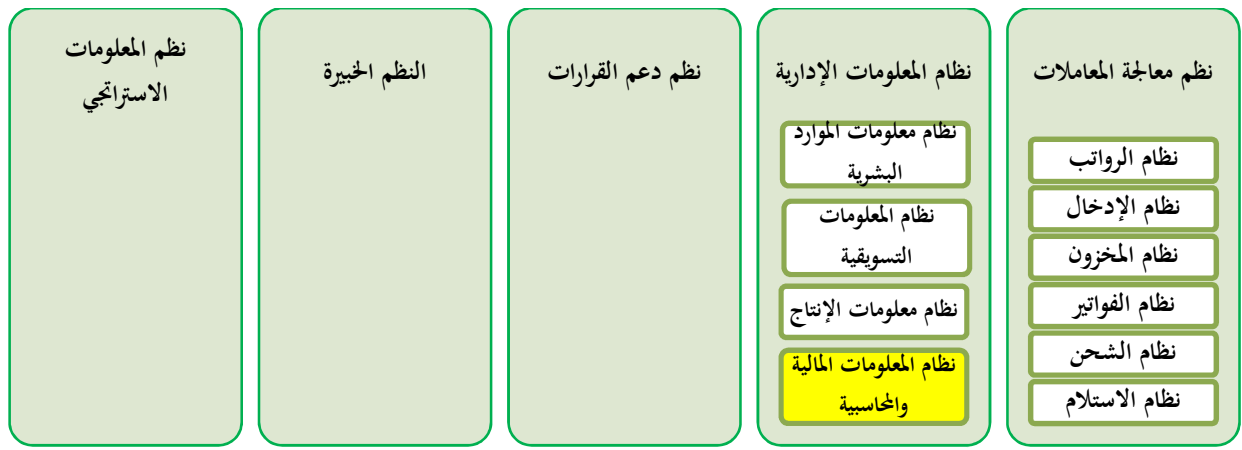


المصدر: محمد بن أحمد السديري، نظم المعلومات الإدارية، الفصل الأول حول مدخل إلى نظم المعلومات (مفاهيم وأساسيات)، جامعة الملك سعود، 2010، اطلع عليه بتاريخ 2020/03/22 على موقع:

[http://qu.edu.iq/el/pluginfile.php/87044/mod\\_resource/content/0/%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%20%D9%86%D8%B8%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%2010.pdf](http://qu.edu.iq/el/pluginfile.php/87044/mod_resource/content/0/%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%20%D9%86%D8%B8%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%2010.pdf)

#### • أنواع نظام المعلومات:

من أنواع نظام المعلومات نجد (15):



وعليه يمكن **تعريف نظام المعلومات المالي** على أنه "نظام فرعي من نظام المعلومات الوظيفية في المنظمة، يعتمد على الحاسب الآلي و العنصر البشري، يختص بجمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالأنشطة المالية للمنظمة من مصادرها الداخلية و الخارجية؛ و معالجتها للحصول على المعلومات و توفيرها إلى مراكز صنع القرارات المالية و الاستثمارية وفق احتياجاتها في الزمن المناسب"<sup>(16)</sup>.

في هذا السياق يظن الكثيرون أن الإدارة المالية و الحاسوبية يؤديان نفس الوظائف و هذا الأمر غير صحيح، إلا أنه هناك علاقة وطيدة بين الإدارة المالية و الحاسوبية، حيث أن مخرجات الحاسبة هي المدخلات الرئيسية لوظيفة الإدارة المالية<sup>(17)</sup>.

ومن هذا التعريف يتبين أن نظام المعلومات المالي يحتوي على العناصر التالية<sup>(18)</sup>:

- جمع المعلومات و البيانات المتصلة بالنشاط المالي.
- معالجة البيانات و تحويلها إلى معلومات.
- الحصول على المعلومات و توفيرها إلى مراكز صنع القرارات المالية و الاستثمارية وفق احتياجاتها في الوقت المناسب.

## 2-2 أهمية نظام المعلومات المالي:

كان استخدام البطاقات المثقبة في وظيفة التمويل مقتصرًا على معالجة البيانات الحاسوبية مع تجاهل احتياجات المديرين للمعلومات بما فيهم مديري التمويل لكن مع التوسع في استخدام أجهزة الحاسوب بدأ نظام المعلومات المالي في الاستخدام بمجالات أهم من مجرد أداء المهام الحاسوبية، و تتمثل في خمسة مهام أساسية لنظام المعلومات المالي وهي<sup>(19)</sup>:

- التنبؤ بالاحتياجات المالية و تخمينها.
- تقييم مصادر الأموال.
- الرقابة على استخدامات الأموال.
- توفير مجموعة ضخمة من المعلومات الدورية والاستثنائية عن مختلف الأنشطة المالية في المنظمة.
- يعطي رؤية شمولية عن الوضع المالي في المنظمة.



يمكن التطرق إلى المعلومات المالية من خلال:

### 2-3-1 تعريف المعلومات المالية:

وبالتالي المعلومات المالية هي المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمنظمات، وهي تضم في طياتها المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي، ومعلومات تصف الوضع التشغيلي والمالي والائتماني والاقتصادي للمنظمة الاقتصادية، كما تساهم في مساعدة متخذي القرارات داخل المؤسسة في اتخاذ القرارات الصائبة<sup>(20)</sup>.

← وفي هذا السياق يمكن ذكر جملة من المصطلحات التي تهمنا:

👉 **المعلومات المالية المستقبلية:** والتي هي عبارة عن معلومات مالية في صورة افتراض أو تنبؤ وتوقع أو تقدير وتصور لمستقبل المؤسسة وكيف تكون أو يجب أن تكون رد فعل هذه الأخيرة آنذاك<sup>(21)</sup>.

👉 **القوائم المالية:** هي القوائم والتي تحتوي على بيانات مالية؛ تعبر عن قيمة المؤسسة المالية ومركزها المالي من حيث أصولها، أرباحها، الالتزامات التي على الشركة والسيولة وتوصيل هذه المعلومات إلى مستخدميها لاتخاذ القرارات المناسبة، نجد قائمة الدخل، قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية قائمة حقوق الملكية<sup>(22)</sup>.

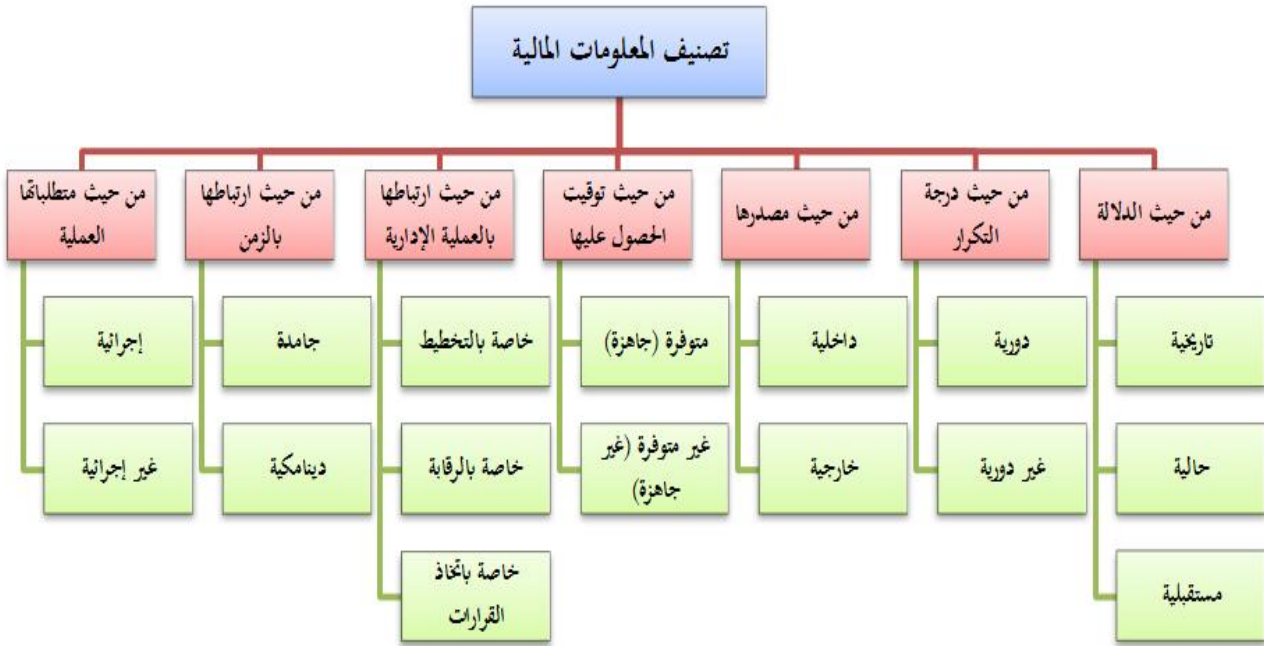
👉 **التقارير المالية:** هي مجموعة السجلات المالية المكتوبة والموثقة والتي من شأنها نقل وتفصيل الأنشطة والأعمال بالإضافة إلى الأداء المالي للشركات والمؤسسات، حيث يتم تدقيق ومراجعة هذه السجلات عن طريق جهات حكومية متخصصة من المحاسبين والمدققين الماليين أو شركات متخصصة في التدقيق الداخلي، وذلك لضمان الدقة في إعداد التقارير المالية إضافة إلى الضرائب أو غايات استثمارية، ويتم إعداد التقارير المالية من أجل تفصيل المركز المالي للشركة أو المؤسسة إضافة إلى الأرباح والخسائر وتحديد الملكية، متضمنة القوائم المالية<sup>(23)</sup>.

👉 **المركز المالي:** يعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة، أي ما لها من أصول وما عليها من خصوم.

👉 **التدقيق المالي:** وهو الذي يهتم بدراسة الكيان المالي للمؤسسة والتأكد من صحة بياناتها المالية ومدى مطابقتها واحترامها للمعايير المحاسبية المالية، وتقديم تقرير يخص ذلك إلى الجهات المعنية بالحصول عليه.

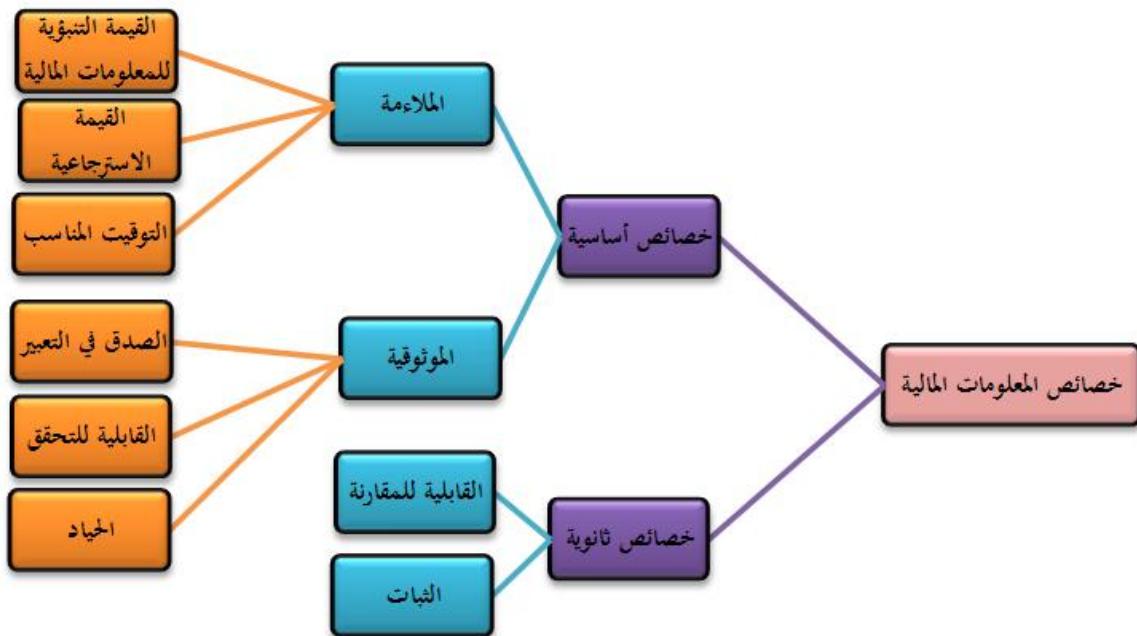
## 2-3-2 تصنيفات المعلومات المالية:

يمكن تصنيف المعلومات المالية حسب ما هو مبين في الشكل الموالي<sup>(24)</sup>:



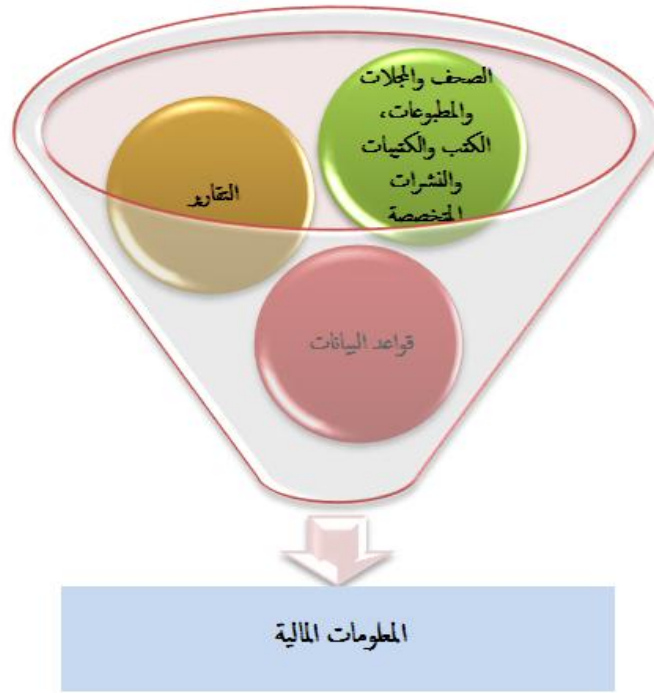
## 3-3-2 خصائص المعلومات المالية:

يمكن تبيان خصائص المعلومات المالية من خلال هذا الرسم البياني<sup>(25)</sup>:



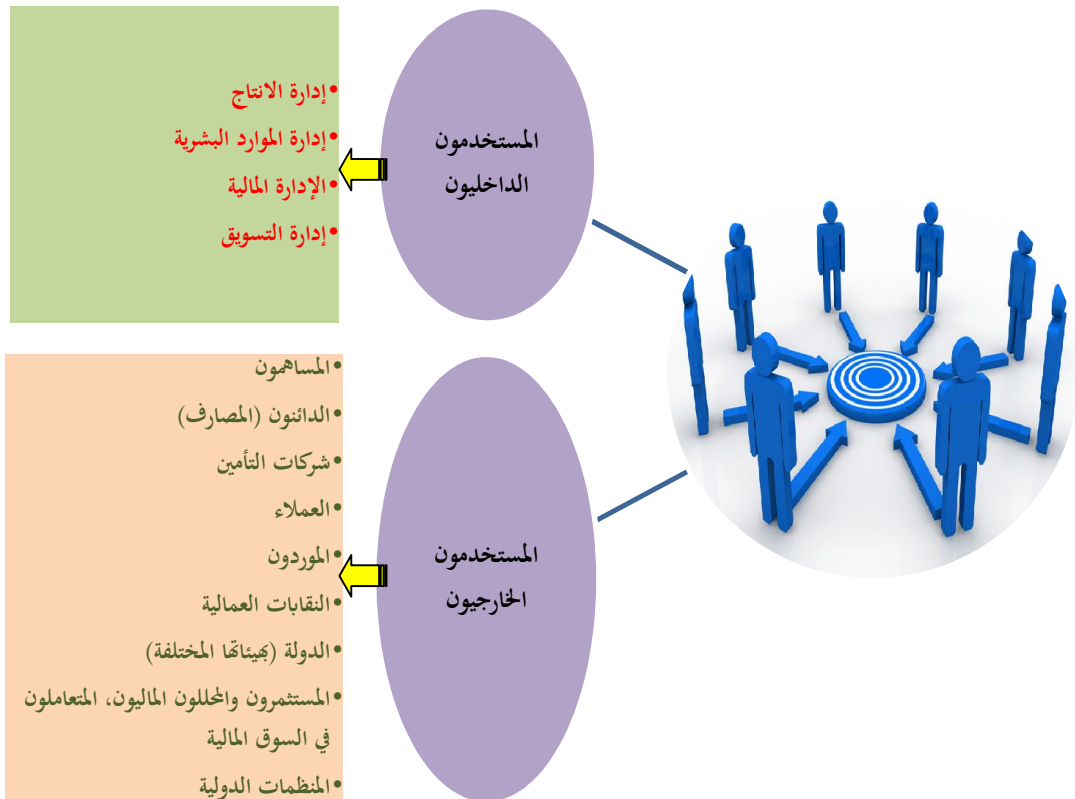
## 4-3-2 مصادر المعلومات المالية:

تتمثل مصادر المعلومات المالية فيما يلي:



## 5-3-2 مستخدمو المعلومات المالية:

يتم استخدام المعلومات المالية من قبل جهات داخلية بالمؤسسة وأخرى خارجية وذلك كما يلي:



### 3- دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات

#### 1-3 معنى اتخاذ القرار:

"تعني كلمة قرار البت النهائي والإرادة المحددة لصانع القرار بشأن ما يجب وما لا يجب فعله للوصول لوضع معين و إلى نتيجة محددة ونهائية" (26).

على أن هناك بعداً آخر يمكن أن يضاف إلى مفهوم القرار فأفعال كل منا يمكن أن تنقسم قسمين رئيسيين (27):

☞ قسم ينتج من تزواج التمعن والحساب والتفكير.

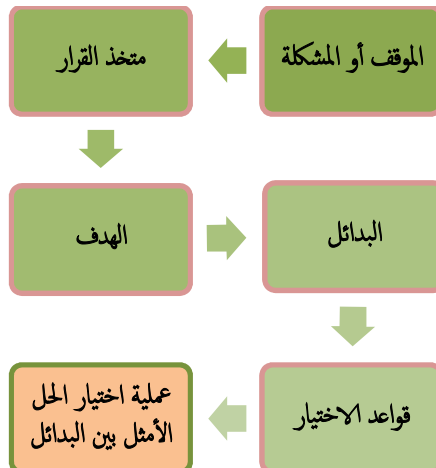
☞ قسم آخر لا شعوري تلقائي إيجائي.

← وينتج عن القسم الأول ما يسمى قرارات، أما القسم الثاني فينتهي إلى أفعال آنية.

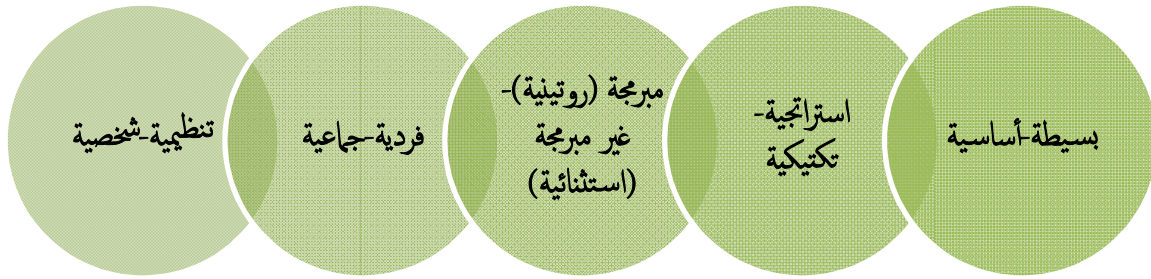
- ومن ثم يمكن تعريف القرار بأنه "مسار فعل يختاره المقرر باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها أي حل المشكلة التي تشغله" (28).
- ومن وجهة نظر "لاندرج" "يعتبر القرار الإداري العملية المتضمنة التي بها وصل شخص واحد إلى أن يقوم بالاختيار الذي يؤثر في سلوك الآخرين بالمنظمة في مساهمتهم لتحقيق أهدافها، ومن وجهة نظرنا فإن صنع القرار هو (سلسلة الاستجابات الفردية أو الجماعية التي تنتهي باختيار البديل الأنسب في مواجهة موقف معين) إن مفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار فحسب وإنما هو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة: نفسية، سياسية، اقتصادية واجتماعية وتتضمن عناصر عديدة" (29).
- ويرى "طومسون" و"تودين" ( إن كان الاختيار بين البدائل يبدو في نهاية المطاف "صنع القرارات" إلا أن مفهوم القرار ليس قاصراً على الاختيار النهائي بل أنه يشير كذلك إلى تلك الأنشطة التي تؤدي إلى ذلك الاختيار) "وعلى ذلك يجب التفرقة بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار فالأخير يمثل مرحلة من الأول بمعنى أن اتخاذ القرار يمثل آخر مرحلة في عملية صنع القرارات" (30).

#### 2-3 عناصر اتخاذ القرار:

تشمل عملية اتخاذ القرار ستة عناصر وهي (31):



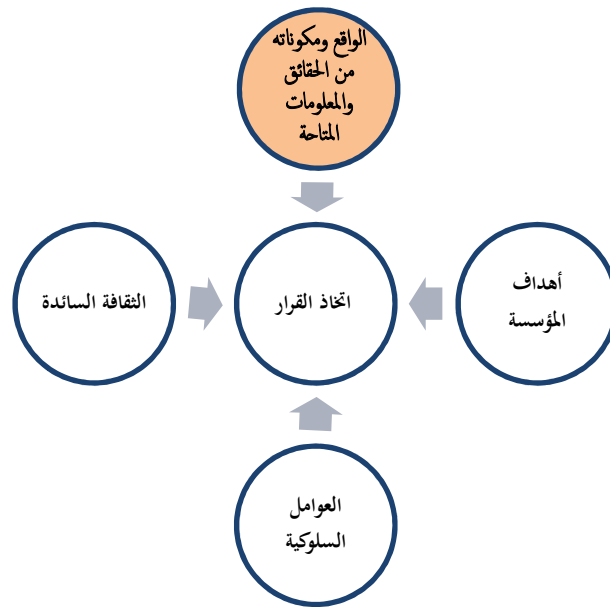
يمكن توضيح أنواع القرارات كما يلي:



Source: [http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/paper\\_12\\_7272\\_913.pdf](http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/paper_12_7272_913.pdf) vu le: 27/03/2020

4-3 العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار:

تؤثر العوامل التالية في اتخاذ القرارات<sup>(32)</sup>:



5-3 أهمية المعلومات المالية في اتخاذ القرارات:

تلعب المعلومات المالية أهمية بالغة في اتخاذ القرارات، وذلك لأنه<sup>(33)</sup>:

- ✓ يؤدي توافر المعلومات المالية إلى تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرارات مما يساعد على اتخاذ القرار السليم الذي يحقق المنفعة المطلوبة، أي ترشيد القرار مثل القيام باستثمارات معينة.
- ✓ تستخدم كمدخلات لنماذج تحليل العوامل الأساسية وذلك للتنبؤ بوضعية معينة، كالتنبؤ بقيمة الأسهم مثلاً.
- ✓ يساعد توافر المعلومات المالية عن المؤسسة في اتخاذ القرار من ناحية التعامل معها من عدمه.
- ✓ يساعد توافر المعلومات المالية في الاختيار الأمثل بين البدائل المتوفرة.

(4) (2) (1) دغمان زوير، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 2017/2016، ص ص 14-22.

(3) محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، بتاريخ 2018/03/30، اطلع عليه بتاريخ 2020/03/18 على موقع:

<https://almerja.com/reading.php?idm=98608>

(5) (10) (12) الوحدة رقم (7) الميزانية العامة للدولة و قانون المالية، اطلع عليه بتاريخ 2020/03/18، على موقع:

<http://elbassair.net/achatri/cours/secondaire/3/%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9%20%D8%B1%D9%82%D9%857%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf>

(6) اطلع عليه بتاريخ 2020/03/24 على موقع:

[https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9\\_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9\\_%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9](https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9)

(7) (8) الميزانية العامة للدولة.. من أين تأتي وأين تُصرف؟، اطلع عليه بتاريخ 2020/03/20 على موقع:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/8/10/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%A3%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%A3%D8%AA%D9%8A%D9%88%D8%A3%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%81>

(9) اطلع عليه بتاريخ 2020/03/24 على موقع: <https://www.mouwazaf-dz.com/t53450-topic>

(11) <https://www.ccomptes.dz/ar/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%85/#organisation-cdc> vu le: 20/03/2020.

(13) [https://hyatok.com/%D9%85%D9%83%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA\\_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85\\_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A](https://hyatok.com/%D9%85%D9%83%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A) vu le: 20/03/2020

(14) (15) رجم خالد، نظام المعلومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018/2017، ص 8. (15) نفس المرجع ص ص 17-28.

(16) (17) (18) (19) حسين مصطفى سالم رضوان، الفرق بين المعلومات المالية والنقدية، اطلع عليه بتاريخ 2020/03/28 على موقع:

<https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/315257/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%83%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9/>

(20) (21) (24) (25) مصطفى يوسف سبسي، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات (دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة حلب، سورية، 2011، ص ص 4-17.

(22) <https://linkitsys.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA/> vu le: 27/03/2020.

(23) يوسف عبد الجبار، طريقة إعداد التقارير المالية، 2019/07/31، اطلع عليه بتاريخ 2020/03/28 على موقع:

[https://sotor.com/%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A9\\_%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF\\_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1\\_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9](https://sotor.com/%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A9_%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9)

(26) (27) (28) (29) (30) (31) (32) محمد بن علي شيبان العامري، تحليل المشكلات واتخاذ القرارات، اطلع عليه بتاريخ 2020/03/28، على موقع:

<https://sst5.com/Article/909/24/%D8%A7%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1>

(33) سلمية نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، ص 14، اطلع عليه بتاريخ 2020/03/27 على موقع:

<http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/03/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%B4%D9%86%D8%B4%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A9.pdf>